أثر الاستثمار في رأس المال البشري (قطاع التعليم) في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2013ـ2022

إعداد

د. بدر بن سالم البدراني
أستاذ تخطيط التعليم وإقتصادياته المساعد

أ.روان بنت عبد الرزاق الأحمدي
باحثة دكتوراه في القيادة والإدارة التربوية

مجلة الدراسات التربوية والانسانية - كلية التربية - جامعة دمنهور

المجلد الخامس عشر – العدد الثانى – لسنة 2023

أثر الاستثمار في رأس المال البشري (قطاع التعليم) في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2013-2022

د. بدر بن سالم البدراني

أ.روان بنت عبد الرزاق الأحمدي

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر الاستثمار في رأس المال البشري (قطاع التعليم) في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2013–2022). ولتحقيق أهدافها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل الوثائق والمستندات أداةً للدراسة، وجمعت بيانات عن جميع السعوديين (ذكور واناث) المشتغلين من حملة المؤهل الثانوي وحملة المؤهل الجامعي، كذلك بيانات مخصصات قطاع التعليم من الميزانية العامة للدولة كمتغيرات مستقلة، فيما جاءت بيانات الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع. وتم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وقد أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها أن المتغير المستقل مخصصات قطاع التعليم من الميزانية العامة ذو تأثير سلبي على المتغير التابع ممثلاً بالناتج المحلي الاجمالي بمستوى دلالة معنوية (0.05)، بينما لم يكن هناك أي تأثير دال للمتغيرات المستقلة: المشتغلين من حملة المؤهل الثانوي، والمشتغلين من حملة المؤهل الجامعي على المتغير التابع ممثلاً بالناتج المحلي الاجمالي بمستوى دلالة معنوية (0.05).

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، التعليم، النمو الاقتصادي.

The Impact of Investment in Human Capital (Education Sector) on Economic Growth in Saudi Arabia during the Period 2013-2022

Abstract:

The Study Aimed to Identify The Impact of Investment in Human Capital (Education Sector) on Economic Growth in Saudi Arabia. To Achieve its Objectives, the Study Used the Analytical Descriptive Approach and the Analysis of Documents as a Tool for the Study. It Collected Data on all Working Saudis with Secondary and Bachelor's Degrees, as Well as Allocations for the Education Sector from the General Budget as Independent Variables, While the GDP Data Was the Dependent Variable. The Data Was Analyzed Statistically Using the Multiple Linear Regression Method to Answer the Question of the Study, and one of the Most Important Results Reached Was that the Independent Variable, the Education Sector Allocations from the General Budget, Had A Negative Effect on the Dependent Variable, the Gross Domestic Product, at a Significant Level (0.05). While There Was No Effect of the Independent Variables: Workers with Secondary Degrees, and Workers with Bachelor's Degrees on the Dependent Variable Represented by The Gross Domestic Product (GDP) at a Significant Level of (0.05).

Keywords: Human Capital, Education, Economic Growth.

المقدمة

إن الحكم على مدى تقدم وتطور البلدان يتم على أساس مدى نمو النظام التربوي فيها. وعليه، اهتمت الكثير من الدول بالتعليم فخصصت له الميزانيات الضخمة واستقطبت الخبراء العالميين لتطوير أساليب وطرق التعليم والتعلم. لكون التعليم أصبح من أهم مصادر التنمية الاقتصادية إذا ما أخذت الدول بمبدأ الاستثمار في الاقتصاد المعرفي (لكحل وفرحاوي،2009). والذي يركز على رأس المال البشري كأحد مكونات العملية التنموية والعنصر الحاسم في عملية التنمية. وهو ما أكدته التطورات الحاصلة في العديد من البلدان العالمية كاليابان وكوريا وفنلندا وغيرها نتيجة اهتمامها بالعنصر البشري وتنميته في شتى المجالات من خلال الانفاق على التعليم (إسماعيل، 2020).

والمتتبع لخطط التنمية التي تنتهجها المملكة العربية السعودية يلحظ مدى اهتمام المملكة بتطور الوطن وتقدمه ومنافسة الدول العالمية على جميع الأصعدة الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية وخاصة التعليمية والذي يتجلى في سعيها نحو اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري واحلاله مكان الاعتماد على النفط، حيث كان اقتصادها وعلى مدى عقود يعتمد اعتماد كلي على النفط والذي يمثل حوالي 90% من إيرادات موازنتها العامة و42% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تشكل عائدات تصدير النفط 80% من اجمال عوائد التصدير (الغالبي وسلطان، 2021). ونظراً للتذبذبات الحاصلة في أسواق النفط العالمية والتي تؤثر على اقتصاد المملكة العربية السعودية سعت المملكة إلى تطوير اقتصادها وتنويعه وتخفيف الاعتماد على النفط وكان التحول إلى اقتصاد المعرفة من ضمن أهداف التحول الاقتصادي في رؤية المملكة 2030 والذي أطلقها ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود وتمت الموافقة عليه في يوم الاثنين الثامن عشر من شهر رجب لعام 1437هـ الموافق 25 أبريل 2016م برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله. وكان من أهداف الرؤية مضاعفة الاهتمام بالتعليم وتأهيل وتطوير مخرجات التعليم لموائمة احتياج سوق العمل، لذا تم انشاء برنامج تنمية القدرات البشرية والذي يهدف إلى "أن يمتلك المواطن قدرات تمكنه من المنافسة العالمية من خلال تعزيز القيم، وتطوير المهارات الاساسية ومهارات

المستقبل، وتنمية المعارف. كذلك يركز البرنامج على تطوير أساس تعليمي متين للجميع يساهم في غرس القيم منذ الصغر، وتأهيل الشباب لسوق العمل المستقبلي والمحلي والعالمي، وتعزيز ثقافة العمل لديهم، وإتاحة فرصة التعلم مدى الحياة. كذلك يسعى البرنامج إلى دعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال مرتكزا على تطوير وتفعيل السياسات والممكنات لتعزيز ريادة المملكة العربية السعودية" (برنامج تنمية القدرات البشرية 2021 –2025، 2021).

وفي الكلمة التي القاها ولي العهد والتي وضح فيها أهداف رؤية 2030 تحدث عن الثروات التي تمتلكها المملكة العربية السعودية وركز على أهم ثروة حيث قال سموه بأن "ثروتنا الأولى التي لا تعادلها ثروة مهما بلغت: شعبٌ طموحٌ، معظمُه من الشباب، هو فخر بلادنا وضمانُ مستقبلها بعون الله، ولا ننسى أنه بسواعد أبنائها قامت هذه الدولة في ظروف بالغة الصعوبة، عندما وحدّها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود طيب الله ثراه. وبسواعد أبنائه، سيفاجئ هذا الوطن العالمَ من جديد"، وقد سعت الدراسة الحالية إلى رصد أثر الاستثمار في رأس المال البشري في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2013–2022).

مشكلة البحث

تعد المملكة العربية السعودية ذات الاقتصاد القائم على النفط من أهم دول مجموعة العشرين نتيجة الازدهار الحاصل في اقتصادها خلال السنوات الماضية، وسعياً منها لتحقيق التنافسية في شتى المجالات من جهة ومن أجل تطوير اقتصادها وتخفيف الاعتماد على النفط أطلقت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 العديد من الإصلاحات الاقتصادية منها التوجه نحو اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري والذي يظهر جلياً في محاورها المتمثلة في (مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح) والذي يعد العنصر البشري هو المرتكز الأساس لها فأنشأت برنامج تنمية القدرات البشرية والذي يسعى إلى أن يمتلك المواطن قدراتٍ تمكنه من المنافسة عالمياً، من خلال تعزيز القيم، وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، وتنمية المعارف. يركز البرنامج على تطوير أساس تعليمي متين للجميع (رؤية المملكة العربية السعودية

2030، 2016). وذلك من أجل موائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل ورفع معدل المشاركة في القوى العاملة.

وبالرغم من الاهتمام بالتعليم لازالت معدلات البطالة متذبذبة حيث بلغت في الربع الثالث من عام 2022 (9.9%) كما أن معدل المشاركة في قوى العمل قد بلغ (52.5%) للفترة نفسها. مما يوضح أن فرص العمل التي تمثل إنتاجية العنصر البشري ضئيلة أو غير متوائمة مع مؤهلاته التعليمية مما يثقل كاهل الدولة ويحملها تكاليف طائلة دون عوائد مرجوة تساهم في نمو الاقتصاد.

وبحسب بيانات البنك السعودي المركزي فإن الانفاق على التعليم منذ انطلاق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في عام 2013 حتى 2022 قد تراوح تقريباً بين(204) مليار ريال سعودي و(185) مليار ريال سعودي. وعليه، يتضح مدى الاهتمام الذي توليه المملكة العربية السعودية للتعليم باعتباره وسيلة لتنمية رأس المال البشري من خلال اكسابهم المعارف والمهارات اللازمة لدفع عجلة التنمية في المملكة. ومن هنا جاءت الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما أثر الاستثمار في رأس المال البشري (قطاع التعليم) في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2013–2022؟

من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما العلاقة بين الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري (في قطاع التعليم) ودرجة النمو الاقتصادي؟
2. ما العلاقة بين عدد المشتغلين من المرحلة الثانوية والنمو الاقتصادي؟
3. ما العلاقة بين عدد المشتغلين من مرحلة البكالوريوس والنمو الاقتصادي؟

أهداف البحث

1. التعرف على العلاقة بين الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري (في قطاع التعليم) والنمو الاقتصادي.
2. التعرف على العلاقة بين عدد المشتغلين من المرحلة الثانوية والنمو الاقتصادي.

3.التعرف على العلاقة بين عدد المشتغلين من مرحلة البكالوريوس والنمو الاقتصادي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تناوله للجانب الاقتصادي من التعليم واعتباره أحد عوامل النمو الاقتصادي لأي دولة من خلال توفير رأس المال البشري والذي يساهم بشكل فعال في احداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى رفع كفاءته وتعزيز التنافسية العالمية.

حدود الدراسة

الحدود البشرية: شملت جميع السعوديين المشتغلين بمؤهل المرحلة الثانوية ومرحلة البكالوريوس فقط

الحدود المكانية: جميع مناطق المملكة العربية السعودية

الحدود الزمنية: شملت البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي ومخصصات التعليم من ميزانية الدولة العامة وأعداد المشتغلين بالمرحلة الثانوية والبكالوريوس من البنك المركزي السعودي والهيئة العامة للإحصاء من الفترة 2013-2022

منهجية الدراسة

حُلِّلت البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للبحوث الاجتماعية (SPSS)، ومن أهم الأساليب التي استُخدِمت في تحليل البيانات الاقتصادية من أجل الحصول على نتائج دقيقة عن الظاهرة محل الدراسة هي تحليل الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى. وقد استُخدِم في أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد إدخال المتغيرات بطريقة (stepwise) للإجابة عن اسئلة الدراسة الحالية بإجراء واحد.

النموذج التنبؤي للدراسة:

يمكن توضيح النموذج التنبؤي للدراسة بالشكل التالي:

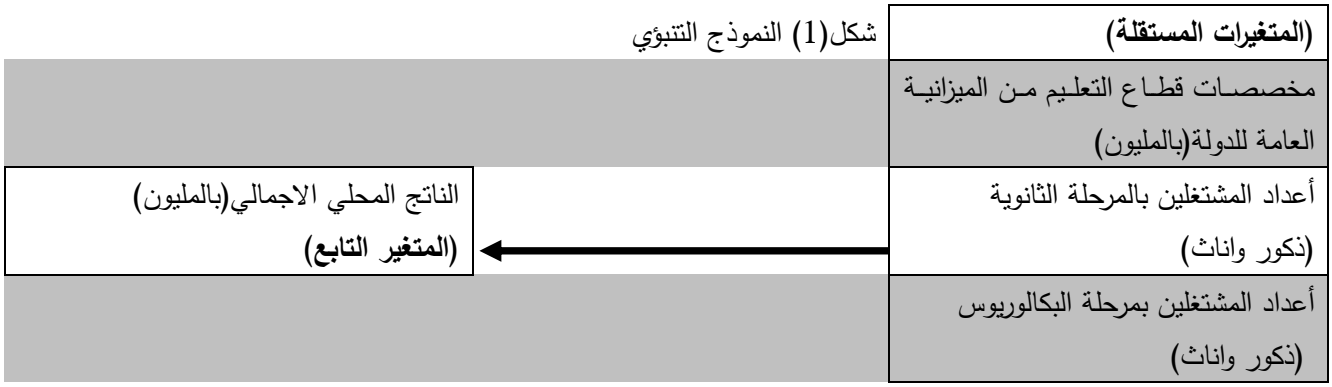

شكل(1) النموذج التنبؤي

الإطار النظري والدراسات السابقة

الاستثمار في رأس المال البشري (قطاع التعليم) في المملكة العربية السعودية

يعد الانسان العنصر الأهم والفعال في تنمية المجتمعات في كافة المجالات، كونه ذا قيمة في الاستثمارات المالية. وقد دعا بعض علماء الاقتصاد إلى الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم كون الأموال التي تنفق على التعليم ستؤثر في دخل الفرد والمجتمع وتضمن رفاهيته الاقتصادية. وهو ما أكده تقرير البنك الدولي حيث ذكر فيه بأن التعليم ضروري في تعزيز النمو الاقتصادي كونه يعمل على زيادة معدلاته (العيد،2021).

ولقد اهتمت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها بالعنصر البشري من خلال توفير التعليم بكافة مراحله وانواعه (عام، عالي، وفني ومهني) ليقينها وايمانها بأن صلاح المجتمع ورقيه وتنمية الوطن وتطوره ينبع من ثقافة وفهم الفرد والذي لا يتم إلا بالعلم والتعلم، لذا يجد المتتبع لخطط المملكة العربية السعودية للتنمية الاهتمام الواضح والتطور الحاصل في قطاع التعليم. فنجد في التعليم العام انها اهتمت في **جميع الخطط الخمسة تقريباً** على الفاقد التعليمي ومعدلات الالتحاق والرسوب والتسرب، توفير القيادات، اعداد الخريجين، طرق التدريس، المركزية واللامركزية، والمبنى المدرسي، وأخيرا رياض الأطفال. وعند الانتقال الى الخطة السادسة نجد أنها اهتمت إضافة الى ما سبق بالمعلم السعودي واعداده وتأهيله ليحل محل غير السعودي، كما نجد أن هناك توجه للاهتمام في إدارة المدرسة والذي اتضح في الخطة السابعة، ومع التطور الحاصل في جميع قطاعات المملكة والتوجه إلى اشراك القطاع الخاص فنجد أن

قطاع التعليم في الخطة الثامنة اهتم في التعليم الأهلي وبناء المدارس الخاصة، ومع الانتشار المعرفي والتقدم العلمي الحاصل حول العالم وجدت المملكة انه ولابد من التركيز على المناهج ونوعيتها وتطويرها فاستحدثت في الخطة التاسعة العديد من البرامج التطويرية لذلك.(وزارة الاقتصاد والتخطيط،1415-1435)

وكذلك الحال بالنسبة للتعليم العالي فنجد انه في **جميع الخطط تقريبا** تم التركيز على تعليم الفتاة، الكفاءة الداخلية والخارجية المتمثلة في مدخلات ومخرجات النظام التعليمي وموائمته مع سوق العمل، التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي، وضع خطة شاملة لتطوير التعليم العالي، بالإضافة الى التعاون مع القطاع الخاص، كذلك وقد اهتمت جميع الخطط بالدراسات العليا والبحث العلمي إلى جانب اهتمامها بأعضاء هيئة التدريس. وبالانتقال الى الخطة السادسة نجد أنه وبالإضافة الى ما سبق فقد تم التركيز أيضا على الطاقة الاستيعابية للجامعات مع تزايد عدد خريجي المرحلة الثانوية، وتفعيل دور التعليم المستمر لما له أثر كبير في تنمية القوى العاملة. ونتيجة لما أحدثه الازدياد الحاصل في عدد خريجي المرحلة الثانوية التي تفوق الطاقة الاستيعابية للجامعات من اختلال وعدم اتزان في القبول في التخصصات لذا كان ومن الضروري إعادة الاتزان والذي ظهر في سياسة التعليم المقررة في الخطة السابعة.

إنه وعلى مدى الأعوام اتضح ما للتعليم ومؤسساته من ادوار في شتى نواحي الحياة كالاجتماعية والاقتصادية وغيرها لذا نجد أن الجامعات شاركت المجتمع وقطاع الاعمال بتبني البرامج التي تخدم المجتمع باسره وتجلى ذلك في أهداف التعليم للخطة الثامنة بالإضافة الى الاهتمام بالابتعاث الخارجي. وأخيرا، نجد أن الخطة التاسعة قد اتجهت الى الاهتمام بجودة التعليم العالي ومؤسساته والارتقاء الى التصنيفات العالمية فذكرت (وزارة الاقتصاد والتخطيط ،1435هـ) أمثلة لجامعات قد حصلت على مراكز مميزة في التصنيفات العالمية فنجد جامعة الملك سعود انفردت بالحضور العربي في تصنيف شنغهاي (2009) أما في تصنيف تايمز كيو اس، فقد احتلت المرتبة الأولى عربيا والمرتبة247 عالميا، وتبعتها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المرتبة الثانية في حين حققت المرتبة 266 عالميا، كما وأنها نهجت في قبول الطلاب في الجامعات معايير واليات لضمان جودة النوعية لمدخلات التعليم فأنشئت المركز

الوطني للقياس والتقويم. بالإضافة الى اهتمامها بالاحتياجات المتغيرة لسوق العمل والتي تتطلب تخصصات عملية تقنية مهنية لذلك اتجهت الى توزيع الطلاب في التعليم العالي بين تعليم عالي جامعي ودون جامعي (وزارة الاقتصاد والتخطيط ،1415–1435).

وجاء إعلان «رؤية السعودية 2030» والصادر عام 2016م مواكباً لرسالة التعليم وداعماً لمسيرتها، لبناء جيل متعلم قادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات مستقبلاً، وانطلاقاً من هذه الرسالة جاءت «الرؤية» لتوفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة، ورفع جودة مخرجاته، وزيادة فاعلية البحث العلمي، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتنمية الشراكة المجتمعية، والارتقاء بمهارات وقدرات منسوبي التعليم.

ومن الأهداف الجديدة بحلول 2030، سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية. وشملت «الرؤية» نظرة شاملة لقطاع التعليم، تبدأ بتطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها، لتمكن المدرسة من التعاون مع الأسرة وبناء شخصيات قيادية، واستحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية، والتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج، والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية وتأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتطوير المناهج الدراسية، كما ستعمل على مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع حاجات سوق العمل من خلال البوابة الوطنية للعمل (طاقات). والتوسع في التدريب المهني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، والتركيز على فرص الابتعاث في المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة. وذلك من أجل تمكين الطلاب من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية، والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل العلمي، كما ستعقد شراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً، إضافة إلى إنشاء المنصات التي تعنى بالموارد البشرية.

ومن أهداف الرؤية أيضاً أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل 200 جامعة دولية في 2030، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل،

والاستثمار في التعليم وتزويد الطلاب والطالبات بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، وحصول كل طفل على فرص التعليم الجيد، ومن التزامات «رؤية السعودية 2030» تطبيق برنامج «ارتقاء» الذي يهدف لإشراك الأسر في 80 في المئة من الأنشطة المدرسية في تعليم أبنائهم في 2020، إضافة إلى وضع مؤشرات لقياس مخرجات التعليم ومراجعتها سنوياً. وأيضاً إنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة (رؤية 2030 ،2016).

ومنذ إطلاق رؤية 2030 في عام 2016 والاعلان عن التحول إلى اقتصاد المعرفة زاد الاهتمام بالتعليم بكل جوانبه. فسعت وزارة التعليم لزيادة الطاقة الاستيعابية في المدارس فارتفع عدد طلبة التعليم العام من (5,355,166) في العام الدراسي 1437/1436هـ ليصل إلى (5,939,314) في العام الدراسي 1442/1441هـ بزيادة تقرب (11%). حيث تراوح عدد طلبة المرحلة الابتدائية بين (2,771,125) في العام الدراسي 1437/1436هـ و (3,128,319) في العام الدراسي 1442/1441هـ بزيادة تقرب (13%)، في حين تراوح عدد طلبة المرحلة المتوسطة بين (1,316,403) في العام الدراسي 1437/1436هـ و (1,454,075) في العام الدراسي 1442/1441هـ بزيادة تقرب (10%). بينما تراوح عدد طلبة المرحلة الثانوية من (1,267,638) في العام الدراسي 1437/1436هـ ليصل إلى (1,356,920) في العام الدراسي 1442/1441هـ بزيادة تقرب (7%). أما على صعيد التعليم العالي فقد بلغ عدد الطلبة المنتسبين في مرحلة البكالوريوس بين (1,397,677) للعام الدراسي 1437/1436هـ و(1,172,149) للعام الدراسي 1441/1440هـ ويلاحظ انخفاض المنتسبين عبر الأعوام بنسبة (16%)، في حين بلغ عدد الخريجين بين (178,388) للعام الدراسي 1437/1436هـ و(200,563) للعام الدراسي 1440/1439هـ بزيادة تقرب (12%) (البنك المركزي السعودي،2023).

نرى مما سبق اهتمام المملكة العربية السعودية بالتعليم سواء العام أو العالي، وذلك من خلال مخصصات التعليم من ميزانية الدولة والتي تتزايد باستمرار. حيث ارتفع الانفاق على التعليم على مر الأعوام ارتفاع كبير، وذلك إيمانا منها بأهمية التعليم وأنه مقياس تطور وتقدم الشعوب.

الإنفاق الحكومي على التعليم:

يتضح أن ميزانية التعليم في عام 1415هـ قد بلغت ما يقارب (153) بليون ريال سعودي في حين بلغت ميزانيته في عام 1444هـ ما يقارب (189) مليار ريال أي بزيادة مقدارها (24%) (وزارة المالية، 2023)، والجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يوضحان التطورات الحاصلة على ميزانية التعليم خلال الأعوام (2013–2022)

جدول رقم (1): التطورات الحاصلة على ميزانية التعليم خلال الأعوام (2013–2022)

الأعوام	ميزانية التعليم
2013	204000
2014	210000
2015	217000
2016	207.145
2017	200.329
2018	192.361
2019	192.622
2020	193.168
2021	185702
2022	185103

شكل رقم (1): التطورات الحاصلة على ميزانية التعليم خلال الأعوام (2013-2022)

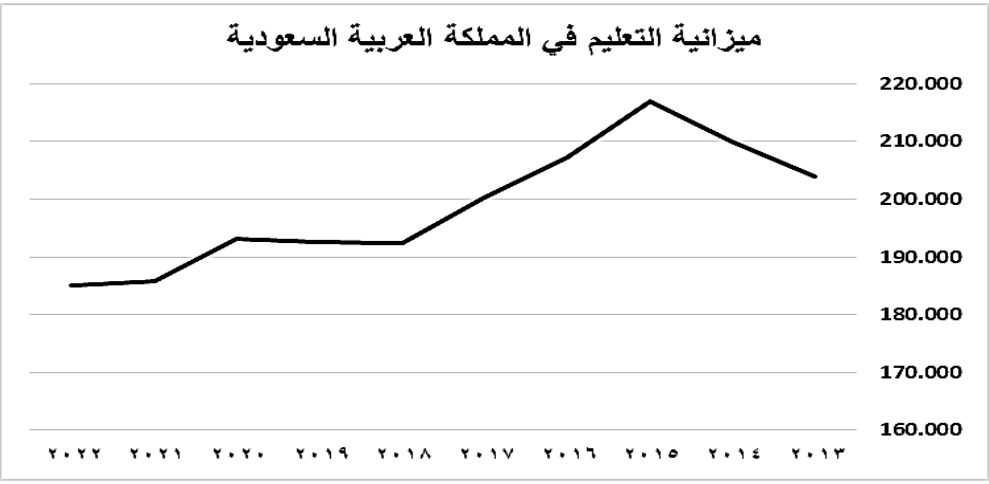

وبصورة عامة نجد أن هذه الخطط مرت بعدة عوائق بدءً بحرب الخليج عام 1990 في بداية الخطة الخامسة مروراً بعملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين في عام 2016 في نهاية الخطة التاسعة انتهاءً بجائحة كورونا في عام 2020، مما أثر على ميزانية الدولة العامة بصفة عامة وعلى ميزانية التعليم بصفة خاصة، إلا أننا نجد أنه رغم الظروف التي مرت بها المملكة العربية السعودية كانت ومازالت تعطي التعليم أولوية فنجد أنه وخلال 33 عام قد تطور التعليم وزادت نسب الالتحاق في كل من التعليم العام، التعليم العالي، كما ازداد عدد المدارس والجامعات والكليات والمعاهد التقنية الحكومي منها والخاص. وكذلك نرى أن هناك ميزانيات ضخمة تخصص لكل من التعليم العام والعالي، وأن هذه الميزانيات في ازدياد مضطرد.

التعليم والنمو الاقتصادي

يعتبر التعليم من العوامل المهمة المؤثرة في النمو الاقتصادي. حيث أكدت الدراسات وجود علاقة بين مستوى التعليم والنمو الاقتصادي، كذلك وجود علاقة بين نفقات التعليم والدخل حيث أثبتت الدراسات أن الدول التي تنفق أكثر على التعليم يزداد دخلها في المستقبل بشكل أكبر. أي أن الاستثمار في التعليم يسهم بشكل أكثر فاعلية من رأس المال المادي، كون العامل المتعلم تزيد انتاجيته فيزيد دخله تبعاً لذلك (العيد،2021) كونه العنصر والمورد الحقيقي لأي منظمة أو مؤسسة مهما كانت طبيعتها ونوعيتها فهو مصدر الابداع والابتكار والتنافسية لما يمتلك من

المهارات والمعرفة والقدرات الفردية (محمد وسعيد،2012)، وعلى صعيد الدولة فإن التعليم يعزز من نموها الاقتصادي ويقلل الفقر والطبقية المجتمعية (العيد، 2021)، وهو ما تم اثباته في تجربة كلٍ من كوريا الجنوبية واليابان –وهما أحد أعضاء مجموعة العشرين– في التعليم والتي أثرت على ازدهار الدولتين على جميع الأصعدة.

وعليه؛ وإيماناً من المملكة العربية السعودية بأهمية التعليم وتأثيره في كافة الميادين بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة لذا جاءت رؤية 2030 متمثلة في أبعادها الثلاث التالية: البعد الأول مجتمع حيوي وهو أساس تحقيق الرؤية والأرض الصلبة للازدهار الاقتصادي؛ والبعد الثاني اقتصاد مزدهر من خلال توفير التعلم مدى الحياة عبر منظومة تعليمية تتوائم مع متطلبات سوق العمل؛ وأخيراً البعد الثالث وطن طموح يرتكز على القطاع العام (أبن ظفرة والعبدي، 2017). وقد جاء في برنامج تنمية القدرات البشرية وهو أحد برامج الرؤية أن البرنامج سيؤثر ايجابياً على المدى البعيد في الاقتصاد الوطني نتيجة الاستثمار في رأس المال البشري وكذلك تأثير إيجابي طفيف على المديين القصير والمتوسط كونه يرتكز على تشريعات وسياسات يظهر تأثيرها على المدى الطويل (برنامج تنمية القدرات البشرية 2021 –2025، 2021).

جدول رقم (2): مساهمة برنامج تنمية القدرات البشرية على الاقتصاد الكلي

		خـط الأســاس		مستهــدف 2025	
	المؤشــر	القيمة	الوحدة	القيمة	الوحدة
مؤشــرات الاقتصــاد الكــلي[1]	الناتج المحلي الإجمالي	0.003	نقطة مئوية	0.062	نقطة مئوية
	المساهمة في المحتوى المحلي	47	نسبة مئوية	50.26	نسبة مئوية
	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	0.006	نقطة مئوية	0.104	نقطة مئوية
	الاستثمار غير الحكومي	0.002	نقطة مئوية	0.109	نقطة مئوية
	الاستهلاك الخاص	0.002	نقطة مئوية	0.033	نقطة مئوية
	معدل التضخم	0.001	نقطة مئوية	0.004	نقطة مئوية
	ميزان المدفوعات[2]	-28.0	مليون ريال	-735.5	مليون ريال
	التوظيف في القطاع الخاص[3]	لا ينطبق		223,304.4	وظيفة

الدراسات السابقة

قامت دراسة بن ظفرة والعبدي(2017) بتقدير فعالية الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985–2015). وتكون النموذج من معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي كمتغير ثابت ومعدل نمو الانفاق على كلٍ من التعليم والصحة كمتغيرات مستقلة، واتبعت الدراسة منهجية التكامل المشترك واستخدمت الانحدار الذاتي لتحليلها. وتوصلت الدراسة إلى الانفاق على التعليم والصحة لا يؤثران على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وقاست دراسة الحربي وقباني(2020) أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999–2018). وتكون النموذج من النمو للناتج المحلي الإجمالي كمتغير ثابت والانفاق على كلٍ من التعليم والصحة ومعدل البطالة والتضخم كمتغيرات مستقلة، واتبعت الدراسة منهجية التكامل المشترك واستخدمت الانحدار الذاتي لتحليلها. وتوصلت الدراسة إلى أن الانفاق على التعليم والصحة بالإضافة إلى معدل التضخم ذات تأثير على نمو الناتج الاقتصادي وأن الانفاق على الصحة هو الأعلى تأثير.

هدفت دراسة العيد(2021) لتحديد مدى تأثير الاستثمار في التعليم على نمو اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1978–2015) وتأثير الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم على الاقتصاد. وتكون النموذج من اجمالي الناتج المحلي كمتغير ثابت والانفاق على التعليم والطلاب المدرجون في كلاً من التعليم العام والعالي كمتغيرات مستقلة، واتبعت الدراسة منهجية التكامل المشترك واستخدمت الارتباط الذاتي للمتباطئات الموزعة لتحليلها. وتوصلت الدراسة إلى الانفاق على التعليم ذو أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير والطويل، كذلك أوضحت النتائج أن المدرجين في التعليم العام غير مؤثرين في الناتج المحلي الإجمالي سواء في الأمد القصير أو الطويل. في حين أن تأثير المدرجين في التعليم العالي إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل إلا أنه لم يؤثر على المدى القصير.

كما حللت دراسة الغالبي والقصير(2021) تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2004–2019). وتكون

النموذج من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير ثابت والانفاق على كلٍ من التعليم والصحة والبحث والتطوير كمتغيرات مستقلة، واتبعت الدراسة منهجية التكامل المشترك واستخدمت الارتباط الذاتي للمتباطئات الموزعة لتحليلها. وتوصلت الدراسة إلى الانفاق على التعليم والبحث والتطوير ذو أثر موجب على الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير، في حين أن لم يثبت تأثير الانفاق على التعليم والصحة والبحث والتطوير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

التعليق على الدراسات السابقة

هدفت جميع الدراسات السابقة إلى قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، واتخذت من المملكة العربية السعودية عينة لها، وتراوحت فترات قياس الأثر ما بين (1978– 2019). كما تناولت المتغيرات التالية بالدراسة (الانفاق على كلٍ من التعليم والصحة، الانفاق على البحث والتطوير، عدد الطلبة المدرجين في كلٍ من التعليم العام والعالي، ومعدل البطالة) كمتغيرات مستقلة و(الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) كمتغيرات تابعة. وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في العينة محل البحث والمتغير التابع، وتختلف معها في هدف الدراسة حيث ركزت على أثر الاستثمار في رأس المال البشري من الجانب التعليمي فقط، كما تختلف معها في المتغيرات المستقلة حيث تناولت (الانفاق على التعليم، عدد المشتغلين بمؤهل المرحلة الثانوية، وعدد المشتغلين بمؤهل مرحلة البكالوريوس).

عرض النتائج ومناقشتها

يعرض هذا الجزء الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس الذي ينص على أنه: " **ما أثر الاستثمار في رأس المال البشري (قطاع التعليم) في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2013–2022؟**"

وستتم الإجابة عليه من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية الثلاثة من خلال إجراء إحصائي واحد، والأسئلة هي:

1.ما العلاقة بين الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري (في قطاع التعليم) ودرجة النمو الاقتصادي؟

2.ما العلاقة بين عدد المشتغلين من المرحلة الثانوية والنمو الاقتصادي؟

3.ما العلاقة بين عدد المشتغلين من مرحلة البكالوريوس والنمو الاقتصادي؟

وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، للمتغيرات المستقلة الثلاثة، وهي: أعداد المشتغلين من المرحلة الثانوية، وأعداد المشتغلين من مرحلة البكالوريوس، ومخصصات قطاع التعليم من ميزانية الدولة العامة على المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، وأدخِلت العوامل بطريقة (Stepwise)؛ لتحديد المعادلة التنبئية بإجمالي الناتج المحلي، والجدول رقم (2) يوضح نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار.

جدول رقم(2): نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	قيمة الدلالة
الانحدار	230570295687.09	1	230570295687.09	5.720	0.044
البواقي	322490489445.13	8	40311311180.64		
المجموع	553060785132.22	9			

الجدول السابق يمثل جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار، ومن خلال قيمة ف (1،8) =(5.720) وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وذلك يعني أن النموذج المقترح له قدرة على التنبؤ عن المتغير التابع، فيؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد من الناحية الإحصائية، والجدول رقم (3) يوضح العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي بعد إدخالها بطريقة (Stepwise).

جدول رقم (3): العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي بعد إدخالها بطريقة (Stepwise)

النموذج	معامل الانحدار غير المعياري		معامـــل الانحـــدار المعياري	قيمة ت	قيمة الدلالة
	B	Std. Error	Beta		
الثابت	5749036.0241	1247261.3		4.609	0.002
مخصصات قطاع التعليم من الميزانية العامة	−14.990	6.267	−0.645	−2.391	0.044
قيمة R	0.646		**قيمة R المعدلة**	0.344	

الجدول السابق يعكس ملخص نموذج الانحدار، إذ تشير قيمة مربع R المعدلة إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير تباين المتغير التابع، وفي هذه الحالة كانت قيمتها تساوي (0.64)، ولمعرفة طبيعة العلاقة وبالعودة للجدول رقم (3) وتحليل نتائجه تحليلا تفصيلياً نلحظ أن الثابت دال إحصائيا عند (0.05) ، وأن جميع المتغيرات لأعداد المشتغلين من المرحلة (الثانوية والبكالوريوس) خرجت من النموذج لكونها غير دالة ولا تملك أي قوة تفسيرية، بينما جاء متغير مخصصات قطاع التعليم من الميزانية العامة، دالاً ومفسراً حيث كانت قيمة معامل الانحدار غير القياسي تساوي (14.98−)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي تشير البيانات إلى أن معرفتنا بمتغير مخصصات قطاع التعليم من الميزانية العامة تفسر ما يقارب من (64%) من التباين في الناتج المحلي الاجمالي، بمعنى أنه كلما زاد الانفاق على التعليم أثر سلبياً على الناتج المحلي الاجمالي، ويكون هذا المتغير الوحيد من بين المتغيرات المستقلة الذي له تأثير في الناتج المحلي الاجمالي، وعليه نستنتج أن متغيرين من المتغيرات الثلاثة التي تبنتها الدراسة، وهما: أعداد المشتغلين من المرحلة الثانوية، و**أعداد المشتغلين من مرحلـــة** البكالوريوس جاءت غير منبئة بالناتج المحلي الاجمالي. في حين أظهر متغير مخصصات قطاع التعليم من الميزانية العامة، قدرة تنبؤية بالناتج المحلي الاجمالي. وتكتب المعادلة التنبؤية على النحو التالي:

الناتج المحلي الاجمالي = 5749036 + (−14.990)مخصصات قطاع التعليم من الميزانية العامة

وتكتب المعادلة التنبؤية المعيارية على النحو التالي:

$$\text{مخصصات قطاع التعليم من الميزانية العامة} (-0.646) = \text{الناتج المحلي الاجمالي}$$

أي أن زيادة مخصصات قطاع التعليم من الميزانية العامة بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض في إجمالي الناتج المحلي بنسبة (0.646) وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، والسبب في ذلك قد يعود إلى أن النسبة الكبرى من إيرادات الحكومة تتمحور في إيرادات النفط التي تعد المصدر الرئيس للدخل القومي في الاقتصاد السعودي وهي إيرادات ضخمة بالنسبة للإيرادات التي يمكن أن يسهم بها التعليم، وبالتالي رصد أثر سلبي لمساهمة التعليم في الناتج المحلي كأحد العوامل المساهمة فيه مقارنة بالنفط. وربما يوضح أيضًا أنه حتى بعد مرور سنوات على الرؤية فإن الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية لم يجنِ ثماره بعد، وقد يعود لكون مخرجات كثير من التخصصات التعليمية ليست متوائمة مع سوق العمل.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العيد، 2021)، بأن التأثير بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل مخصصات قطاع التعليم من الميزانية العامة تأثير سلبي، بينما تختلف هذه النتيجة مع دراسة كلٍّ من: (ابن ظفرة والعبدي، 2017) و(الحربي وقباني، 2020) حيث أظهرت الدراسة الأولى عدم وجود تأثير بين الانفاق على التعليم والناتج المحلي الاجمالي فيما أظهرت الأخيرة وجود علاقة طردية بينهما، وعليه تكون هذه النتيجة متسقة مع الواقع الفعلي في ظل غياب المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

التوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية

في ضوء نتائج الدراسة الحالية تم الخروج بالتوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية التالية:

1. المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل لكي يستطيع قطاع التعليم المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.
2. إجراء دراسة لرصد أثر الانفاق على بعض البرامج التعليمية النوعية على النمو الاقتصادي
3. إجراء دراسة مقارنة لرصد الفروق في أثر الانفاق على التعليم النظري والتطبيقي على النمو الاقتصادي.

المراجع

إسماعيل، رجب ابراهيم. (2020). دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة على مملكة البحرين. *مجلة بحوث الشرق الأوسط*، (57)، 1 –36

البنك المركزي السعودي. (2023). *منصة البنك السعودي للبيانات المفتوحة*. استرجع من https://www.sama.gov.sa/ar-sa

برنامج تنمية القدرات البشرية. (2021). *الوثيقة الإعلامية برنامج تنمية القدرات البشرية (2021 –2025)*. مسترجع من https://www.vision2030.gov.sa/media/kumdady3/hcdp_ar.pdf

الحربي، منى محمد، وقباني، زينب. (2020). أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي السعودي في ظل ضوء رؤية 2030: دراسة قياسية خلال الفترة 1999–2018". (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك عبدالعزيز، جدة

رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (2016). *رؤية2030*. مسترجع من https://www.vision2030.gov.sa/ar/

ابن ظفره، فايز عوض سعد، والعبدي، بدر صالح. (2017). النمذجة القياسية لتقدير فعالية الإستثمار في الراس المال البشري في تحقيق النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية 1985 – 2015. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، (20)، 73 –105

العيد، ولاء بنت إبراهيم. (2021). أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع " ARDL " في الفترة (1978–2015 م.). *دارة الملك عبدالعزيز، 47* (1)، 97 –130

الغالبي، كريم سالم حسين، والقصير، إبراهيم خليل سلطان. (2021). تحليل أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي المستدام: السعودية إنموذجا. *مجلة الدراسات المستدامة، 3*، 388 – 426

لكحل، لخضر، وفرحاوي، كمال(2009). *أساسيات التخطيط التربوي النظرية والتطبيقية*. الجزائر: المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم.

محمد، نوال، وسعيد، منى (2012). أثر رأس المال الفكري في تحسين الأداء المنظمي–دراسة لأراء عينة من تدريسي المعهد التقني بالموصل. *مجلة العلوم الاقتصادية، 8*(30)، 89–161

وزارة الاقتصاد والتخطيط(1435هـ). *خطط التنمية للأعوام (1415–1435هـ)*. الرياض: المملكة العربية السعودية.

وزارة المالية. (2022). *الميزانية العامة للدولة*. الرياض: المملكة العربية السعودية.